

عنوان البحث

أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة

إعداد الطالب/

ماجد عبدالعزيز عبدالله الحماد

إشراف/

د. الفصيل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة

يمثل التحول الرقمي أحد المكونات الأساسية في إطار استراتيجية التحول الشامل للأعمال في المؤسسات المعاصرة، إذ لم يعد مجرد إجراء وقتي أو مشروع يُنفَّذ لمرة واحدة فحسب، بل أصبح عملية ديناميكية مستمرة تتطلب قدرة عالية على التكيف مع بيئة عمل تتسم بالتغير السريع والمتلاحق ويُعد التحول الرقمي، رغم أنه ليس العامل الوحيد في معادلة النجاح المؤسسي، عنصرًا بالغ الأهمية في تحديد مصير أي مبادرة تهدف إلى مواكبة التطورات التقنية وتبني الحلول الرقمية المناسبة ولا يقتصر التحول الرقمي على الجانب التقني فقط، بل يتكامل مع العناصر البشرية والإدارية والعمليات التشغيلية ليشكّل منظومة متكاملة تمنح المؤسسات القدرة على الاستجابة السريعة للمشكلات، والتعامل مع حالات التعطل المفاجئة، ومواكبة احتياجات الكيانات والمؤسسات مع ما يشهده العالم من تطورات متلاحقة في شتى المجالات. كما يُعد هذا التحول محركًا رئيسيًا لدفع عجلة النمو المؤسسي وتعزيز الابتكار المستدام، الأمر الذي يُمكن المؤسسات من استكشاف آفاق جديدة للنمو والتطوير بطرق قد تكون غير متوقعة أو مألوفة في كثير من الأحيان وبالتالي، فإن التحول الرقمي يتجاوز كونه مجرد تحديث تقني إلى كونه ثقافة مؤسسية واستراتيجية شاملة تفرض على المؤسسات، لا سيما في القطاعات الحيوية، إعادة التفكير في نماذج أعمالها، وآليات تقديم خدماتها، وأساليب إدارة مواردها، بما يضمن قدرتها على البقاء والمنافسة والريادة في بيئة أعمال رقمية شديدة التعقيد والتغير (البناء، 2024).

تتنوّع أدوات وقواعد إدارة المخاطر بتنوّع طبيعة المخاطر نفسها، واختلاف خصائصها، والظروف المحيطة بها، مما يستدعي اعتماد أساليب مرنة ومتطورة لمواجهتها ويُعد التأمين من أبرز الآليات التي يستند إليها الإنسان في مواجهة الأخطار المحتملة، لما يوفره من شعور بالأمان والاستقرار، فهو وسيلة فعّالة لحماية الأصول والممتلكات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

ويحتل التأمين مكانة محورية ضمن منظومة إدارة المخاطر الحديثة، ليس فقط من خلال توفير التغطية التأمينية لمختلف الأخطار التي قد تواجه الأفراد والمنشآت، وإنما أيضًا عبر دوره الاقتصادي والاجتماعي في دعم حركة التنمية، إذ يسهم في تعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الإنتاجي، بما يعزز النشاط الاقتصادي الكلي وتكمن أهمية شركات التأمين في اضطلاعها بدور استراتيجي في منظومة إدارة المخاطر على مستوى المجتمع، حيث تتحمل عبء إدارة المخاطر بدلاً من الوحدات الإنتاجية، مما يتيح لتلك الوحدات والمؤسسات التفرغ لإدارة أعمالها التشغيلية والاستراتيجية بكفاءة أكبر. وينبغي على المؤسسات، في ظل بيئة أعمال معقدة ومخاطر متزايدة، تبني استراتيجيات متكاملة وفعالة لإدارة المخاطر، تهدف إلى حماية مواردها المادية والبشرية من كافة التهديدات المحتملة، سواء كانت مالية، تشغيلية، أو بيئية ولا شك أن نجاح المؤسسات في بناء وتطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر متطورة سيعود بأثر إيجابي مباشر ليس فقط على مستوى أدائها المؤسسي واستدامتها التنافسية، بل سينعكس كذلك على دعم الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على استقرار بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاعات المختلفة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دلال، 2021).

تُعد إدارة المخاطر عنصرًا محوريًا ضمن منظومة الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، إذ تمثل مجموعة من الإجراءات والسياسات المنظمة التي تتبعها المؤسسات لمواجهة الأخطار المحتملة المرتبطة بأنشطتها وبيئتها عملها. وفي هذا السياق، يُعتبر التأمين من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء لإدارة المخاطر التي قد تواجههم، لما يوفره من حماية مالية وتغطية تأمينية ضد الخسائر المحتملة ورغم أن شركات التأمين تؤدي هذا الدور الحيوي في إدارة مخاطر الآخرين، إلا أنها في ذات الوقت ليست بمنأى عن التعرض لمجموعة متنوعة من المخاطر، سواء كانت مالية أو تشغيلية أو تنظيمية أو تكنولوجية، مما يستدعي منها تبني استراتيجيات فعالة ومتكاملة

لإدارة هذه المخاطر وضمان استمرارية أدائها وكفاءتها (Grima, 2023). وانطلاقاً من هذه الأهمية، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أبرز المخاطر التي تواجه شركات التأمين، واستعراض الآليات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها لمواجهتها والحد من آثارها. ويشكل هذا الموضوع محور اهتمام الدراسة، سعياً لفهم واقع إدارة المخاطر في قطاع التأمين، وتحليل مدى جاهزية هذه الشركات للتعامل مع المخاطر المتزايدة في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والتغير المستمر (منبه، 2022).

مشكلة الدراسة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجالات التقنية والاتصالات، أسفرت عن تحولات جذرية في طريقة أداء الأعمال والخدمات في مختلف القطاعات، من بينها قطاع التأمين الذي يُعد من القطاعات الحيوية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (Shasha, 2023)

ومع تبني المملكة العربية السعودية لرؤية 2030، أصبحت مسألة التحول الرقمي من الأولويات الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات والشركات كافة، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الجودة، ورفع مستوى رضا العملاء، وضمان استدامة الأعمال. وفي هذا السياق، أصبحت شركات التأمين ملزمة بإعادة هيكلة أنظمتها التشغيلية والإدارية بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة (Radwan, 2019)

وتُعد إدارة المخاطر من أهم الوظائف الإدارية التي تسعى شركات التأمين إلى تطويرها، نظراً لدورها المحوري في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، والحد من الخسائر المحتملة، وضمان استمرارية تقديم الخدمات التأمينية بفاعلية إلا أن التحول الرقمي، برغم ما يقدمه من فرص هائلة في تحسين كفاءة إدارة

المخاطر من خلال استخدام أدوات التحليل الذكي للبيانات، ونظم دعم القرار، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، يطرح في ذات الوقت تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية قد تعرقل تحقيق الفاعلية المرجوة، خاصة في بيئة أعمال سريعة التغير وتواجه منافسة متزايدة.

ورغم أهمية هذا الموضوع، إلا أن الدراسات العربية، والسعودية تحديدًا، لا تزال محدودة في استقصاء أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين، خصوصًا من حيث مدى قدرة هذه الشركات على توظيف الأدوات الرقمية بشكل استراتيجي لتحليل المخاطر، وتقدير احتمالاتها، وتطوير استراتيجيات الاستجابة لها في الوقت المناسب الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى جاهزية قطاع التأمين السعودي للاستفادة المثلى من التحول الرقمي في تحسين إجراءات إدارة المخاطر، وحول التحديات التي قد تواجه هذا التحول، والآثار المترتبة عليه على مستوى الأداء المؤسسي.

ومن هذا المنطلق، تتبع مشكلة الدراسة من الحاجة الماسة إلى فهم العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، والكشف عن أبعاد هذا الأثر، والتعرف على المعوقات التي قد تحدّ من فعاليته، فضلًا عن تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في دعم خطط التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي، وتعزيز كفاءة عمليات إدارة المخاطر فيه.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات المتخصصة في مجال التحول الرقمي وإدارة المخاطر، لا سيما في قطاع التأمين، الذي يُعد من القطاعات الحيوية والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة. ورغم وفرة الدراسات التي تناولت موضوع

إدارة المخاطر بشكل عام، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين، خصوصًا في البيئة السعودية، لا تزال محدودة نسبيًا. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية قائمة، وتضيف إلى رصيد المعرفة الأكاديمية من خلال تحليل واقع التحول الرقمي في شركات التأمين، ومدى تأثيره في تطوير أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر.

كما تسهم الدراسة في تقديم إطار علمي معاصر يدمج بين مفاهيم التحول الرقمي وإدارة المخاطر في ظل بيئة عمل ديناميكية ومعقدة، ما يمكن الباحثين والدارسين من الاستفادة من نتائجها في بناء دراسات مستقبلية تواكب التطورات التقنية المتسارعة، وتتناول تأثيرها على جوانب إدارية ومالية أخرى في قطاع التأمين وقطاعات اقتصادية أخرى. وتتيح هذه الدراسة أيضًا إمكانيات مقارنة نتائجها بنتائج دراسات إقليمية وعالمية، مما يفتح المجال أمام دراسات مقارنة تسهم في تعميم أو تخصيص النتائج بحسب البيئات التنظيمية المختلفة.

ثانيًا: الأهمية العملية

أما من الناحية التطبيقية، فتكتسب الدراسة أهمية عملية كبيرة بالنظر إلى طبيعة المخاطر المتزايدة والمعقدة التي تواجه شركات التأمين في ظل التحولات الرقمية المستمرة، والتي فرضت على هذه الشركات ضرورة إعادة هيكلة سياساتها وإجراءاتها في إدارة المخاطر. ومن هذا المنطلق، توفر نتائج الدراسة مرجعًا تطبيقيًا وإرشاديًا يمكن أن تستفيد منه إدارات شركات التأمين في المملكة العربية السعودية في تطوير استراتيجياتها لإدارة المخاطر بشكل يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

وتساعد الدراسة أيضًا صانعي القرار والمخططين في هذه الشركات على التعرف على أبرز المخاطر الجديدة المصاحبة للتحول الرقمي، وآليات التعامل معها، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي واستمرارية الأعمال. كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهات الرقابية والتنظيمية، مثل البنك

المركزي السعودي، في وضع الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لضمان استقرار سوق التأمين المحلي، من خلال التوجيه نحو تبني أفضل ممارسات التحول الرقمي الآمن وإدارة المخاطر الفعالة.

علاوة على ذلك، فإن الدراسة تزود القائمين على صناعة التأمين في المملكة بتوصيات عملية مبنية على بيانات ميدانية تساهم في تحسين قدرة الشركات على التعامل مع الأزمات والمخاطر المستقبلية، وتحقيق الاستفادة المثلى من تقنيات التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر، مما يعود بالنفع على القطاع التأميني والاقتصاد الوطني بشكل عام، ويدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز قوة واستدامة القطاعات الخدمية والمالية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي

- التعرف على أثر التحول الرقمي بأبعاده المختلفة على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية

1. قياس أثر استخدام نظم المعلومات المؤسسية الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين.
2. تحليل أثر اعتماد التطبيقات الذكية وقنوات الخدمات الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين.
3. تحديد أثر استخدام أدوات التحليل الذكي للبيانات والذكاء الاصطناعي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي

- ما أثر التحول الرقمي بأبعاده المختلفة على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما أثر استخدام نظم المعلومات المؤسسية الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين؟
2. ما أثر اعتماد التطبيقات الذكية وقنوات الخدمات الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين؟
3. ما أثر استخدام أدوات التحليل الذكي للبيانات والذكاء الاصطناعي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظم المعلومات المؤسسية الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد التطبيقات الذكية وقنوات الخدمات الرقمية على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام أدوات التحليل الذكي للبيانات والذكاء الاصطناعي على كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

دراسة (زهر 2024) بعنوان:

"أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة البنك التجاري الدولي"

تناولت هذه الدراسة واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في القطاع المالي والمصرفي، وهي العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال دراسة حالة البنك التجاري الدولي (CIB) بجمهورية مصر العربية. وانطلقت الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا استراتيجيًا بل ضرورة تملئها التحولات التكنولوجية العالمية وسلوك العملاء المتغير، ويفرض نفسه بشكل مباشر على الطريقة التي تُدار بها المخاطر داخل المؤسسات المالية. ومن هذا المنطلق، سعت الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات التحول الرقمي على ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المصرفية، وهي:

مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، وذلك من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين الفترتين الزمنيتين: ما قبل التحول الرقمي (2012-2016) وما بعده (2017-2021)

اعتمد الباحثون على منهج كمي مدعوم بأساليب إحصائية متقدمة لتحليل الفروق، وتقييم مدى دلالة التغيرات التي طرأت على مستويات المخاطر بعد التحول الرقمي. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى انخفاض مستويات المخاطر المصرفية بعد تطبيق التحول الرقمي، وذلك بسبب استخدام نظم ذكاء الأعمال، وأدوات التحليل المتقدمة، والتكامل بين أنظمة العمل، مما عزز قدرة البنك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها واتخاذ قرارات قائمة على بيانات فورية دقيقة. كما خلصت النتائج إلى وجود أثر مباشر للتحول الرقمي على الحد من مخاطر السوق، حيث ساعدت النظم الرقمية المتطورة في تحسين إدارة المحافظ المالية وتوزيع الأصول بطريقة أكثر مرونة ودقة. وفيما يخص مخاطر الائتمان، أظهرت الدراسة أن اعتماد تقنيات التحليل السلوكي وتحليل الجدارة الائتمانية من خلال البيانات الضخمة ساهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن منح التسهيلات، مما قلل من نسب التعثر. كما ساعد التحول الرقمي على تقليص مخاطر التشغيل من خلال أتمتة العمليات وتقليل الاعتماد على التدخل البشري، مما أدى إلى خفض نسب الأخطاء الإجرائية وأوصت الدراسة بضرورة تعميم التجربة على باقي البنوك، مع الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية، وتدريب الكوادر البشرية على التعامل مع الأنظمة الجديدة، بما يضمن استدامة النتائج الإيجابية للتحول الرقمي في إطار إدارة المخاطر.

دراسة (محمد، 2023) بعنوان:

"تأثير التحول الرقمي على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية: بالتطبيق على البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"

ركزت هذه الدراسة على واحدة من القضايا الجوهرية في القطاع المصرفي المصري، وهي أثر التحول الرقمي على إدارة مخاطر الائتمان، من خلال دراسة حالة تطبيقية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2021. واستند الباحثون في دراستهم إلى فرضية أساسية مفادها أن تطبيق تقنيات التحول الرقمي يسهم في خفض مستويات مخاطر الائتمان، من خلال تحسين جودة تقييم العملاء، وأتمتة عمليات منح القروض، وتسهيل المراقبة الدورية للأداء الائتماني. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي تدعمه أدوات تحليل كمي باستخدام برنامج SPSS، حيث تم توزيع استبيانات على عينة عمدية قوامها 500 موظف من العاملين بالبنوك التجارية، استُبعد منها البنوك الإسلامية، وبلغت نسبة الاسترداد الفعلي 82.2% وكشفت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي قوي للتحول الرقمي على خفض نسب الديون المتعثرة، وتقليص حجم المخصصات المالية المخصصة لهذه الديون، خاصة بعد تطبيق آليات التحول الرقمي بين عامي 2019 و2021. كما أظهرت أن البنوك التي تبنت نظم التحليل الائتماني الرقمي، واعتمدت على قواعد بيانات مركزية موحدة، ومنصات الخدمات المصرفية الذكية، حققت نتائج أفضل فيما يتعلق بجودة المحفظة الائتمانية وانخفاض مستويات التعثر. وأوصت الدراسة بأهمية تعميم تطبيقات التحول الرقمي على عمليات التقييم الائتماني للعملاء، والاهتمام بتحديث أنظمة التحليل المالي وقواعد البيانات، مع استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمخاطر الائتمان المحتملة قبل وقوعها.

دراسة (زغني ، 2022) بعنوان:

"إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين - الوكالة الجزائرية للتأمين SAA (مكتب الشركة لولاية

بشار) نموذجاً"

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر في أحد مكاتب الشركة الجزائرية للتأمين، وتحديدًا مكتب ولاية بشار، من خلال تحليل الإجراءات المتبعة، وتقييم مستوى جاهزية الوكالة في مواجهة المخاطر التنظيمية والتشغيلية المحتملة التي قد تعترض طريقها. وتتبع أهمية هذه الدراسة من واقع أن مؤسسات التأمين، باعتبارها تلعب دورًا أساسيًا في استقرار النظام الاقتصادي والمالي، تحتاج إلى أطر استراتيجية متينة لإدارة المخاطر، في ظل المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على أسلوب ميداني مباشر لجمع البيانات، تمثل في إجراء مقابلات مع الموظفين في المكتب، والاستعانة بالملاحظة المباشرة كأداة داعمة، من أجل التحقق من مدى تطبيق سياسات واضحة وممنهجة لإدارة المخاطر داخل المكتب وأظهرت نتائج الدراسة أن الوكالة تفتقر إلى وجود هيكل تنظيمي مخصص لإدارة المخاطر، حيث يتم تحويل جميع الإشكالات والمخاطر التي قد تظهر إلى مكتب المنازعات التابع للمديرية الجهوية، مما يشير إلى غياب ثقافة مؤسسية متكاملة لإدارة المخاطر ضمن النطاق المحلي للفرع. كما بينت الدراسة وجود نوع من الصرامة الإجرائية في بعض العمليات التأمينية، خاصة عند إبرام العقود، حيث تشترط الإدارة تقديم الوثائق الأصلية لإتمام عملية التأمين، وهو إجراء يهدف إلى تقليل فرص التلاعب والتزوير. إلا أن الاعتماد الحصري على هذه الصرامة الشكلية دون وجود بنية هيكلية لإدارة المخاطر يجعل التعامل مع الأخطار قائمًا على رد الفعل بدلًا من الاستباقية والتحليل التوقعي. كما أظهرت النتائج أن أي إخلال في تنفيذ هذه الإجراءات قد يؤدي إلى مساءلة الموظفين وعقوبات قد تصل إلى الطرد، مما يشير إلى وجود مناخ إداري قائم على المحاسبة دون وجود ثقافة وقائية استراتيجية. وقد أوصى الباحثان بضرورة إنشاء قسم متخصص لإدارة المخاطر داخل الوكالة، واعتماد سياسات واضحة تعتمد على التحليل الكمي والنوعي للمخاطر، بما يتماشى مع المعايير الحديثة للحوكمة والشفافية.

دراسة (الصادق، 2022) بعنوان:

"أثر إدارة مخاطر التحول الرقمي في تحسين كفاءة أمن المعلومات: دراسة على المصارف التجارية الليبية"

انطلقت هذه الدراسة من إدراك الباحثين لحجم التحديات التي يفرضها التحول الرقمي المتسارع داخل القطاع المصرفي الليبي، حيث أدى الاعتماد المكثف على تقنيات المعلومات الحديثة وتطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى نشوء أنواع جديدة من المخاطر الرقمية، تهدد سرية وسلامة وأمن المعلومات المتداولة داخل المصارف. هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى تأثير إدارة مخاطر التحول الرقمي على تحسين كفاءة أمن المعلومات، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لضمان الاستمرارية التشغيلية للمصارف وحماية مصالح العملاء والمؤسسات على حد سواء. ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي التحليلي، إضافة إلى المنهج الوصفي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة مكونة من 145 فردًا من العاملين بإدارات المخاطر والمحاسبة في المصارف التجارية الليبية، فضلاً عن موظفي المصرف المركزي، وتم استرجاع 126 استبيان صالح للتحليل وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لإدارة مخاطر التحول الرقمي، سواء المرتبطة بالعوامل الداخلية (كالأنظمة الداخلية والإجراءات التشغيلية)، أو المخاطر الخارجية (كالتهديدات السيبرانية من خارج المؤسسة)، على كفاءة أمن المعلومات في المصارف. وأظهرت النتائج أن المخاطر الداخلية هي الأكثر تأثيراً مقارنة بالمخاطر الخارجية، وأن تحسين أمن المعلومات يعتمد بشكل رئيسي على تعزيز آليات الرقابة الداخلية، وتدريب العاملين، واعتماد سياسات أمن معلومات متطورة تتماشى مع طبيعة البيئة الرقمية المتغيرة. كما بينت الدراسة أن المصارف الليبية لا تزال في حاجة ماسة لتطوير وحدات متخصصة لإدارة أمن المعلومات، وزيادة الاستثمار في تقنيات الحماية السيبرانية، مع وضع خطط استباقية لإدارة المخاطر الرقمية من منظور شامل يغطي الجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية.

دراسة (أشواق ، 2020) بعنوان:

"إدارة المخاطر في شركات التأمين في إطار نظام الملاءة المالية II ، دراسة حالة لقطاع التأمين في الجزائر للفترة" (2013-2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية نظام الملاءة المالية II في تحسين إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، من خلال استعراض نشاط قطاع التأمين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2017. اعتمدت الباحثة على تحليل التقارير السنوية والمؤشرات الإحصائية المتاحة التي تعكس أداء الشركات العاملة في القطاع، بهدف إبراز مدى قدرة هذه الشركات على تبني معايير حديثة لإدارة المخاطر. وأوضحت الدراسة أن المعيار الجديد للملاءة فرض توجهات جديدة في هذا المجال، حيث ساهم في تحسين إستراتيجيات الأعمال، وتعزيز موثوقية إدارة رأس المال، مع إلزام الشركات بالاعتماد على أدوات قياس المخاطر بشكل دقيق ومستمر. وتبرز أهمية هذه الأدوات في رصد وتقييم كافة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، بهدف الحد من الخسائر المحتملة، وضمان استقرارها وصلابتها المالية في مواجهة الأزمات. وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، كشفت نتائج الدراسة أن قطاع التأمين الجزائري، في وضعه الحالي، لا يزال بعيداً عن تحقيق متطلبات الملاءة المالية II ، نتيجة لضعف الأداء التنظيمي، واستمرار الاعتماد على أساليب تقليدية في إدارة الأعمال والمخاطر، وعدم مواكبة التطورات والمعايير الدولية الحديثة في هذا المجال.

دراسة (وردة ، 2020) بعنوان:

"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات التأمين في مدينتي ورقلة وتقرت"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر بشركات التأمين الجزائرية، ولا سيما في ظل التحديات التنظيمية والمخاطر المتزايدة المرتبطة بالملاءة المالية. استعرضت الباحثتان مفهوم المخاطر، وتصنيفاتها المختلفة، بالإضافة إلى تعريف وظيفة التدقيق الداخلي وأبعاده الإدارية والرقابية، وأثره في الحد من المخاطر التأمينية. اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، معتمدة على استمارة استبيان وزعتها على 82 موظفًا من فئات مختلفة تشمل مدققين داخليين، مدراء عامين، رؤساء مصالح، ومحاسبين. وباستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، كشفت النتائج أن التدقيق الداخلي يساهم في تقييم وتقويم إدارة المخاطر وفق بعدين رئيسيين: البعد الإداري القانوني والبعد الرقابي الإجرائي. وبيّنت الدراسة أن الاعتماد على البعد الرقابي وحده غير كافٍ لتحقيق إدارة مخاطر فعالة، بل لا بد من وجود بنية تنظيمية إدارية داعمة لتمكين التدقيق الداخلي من التأثير بفعالية على المخاطر الرئيسية كاككتاب الأخطار وإدارة عمليات إعادة التأمين. وأوصت الدراسة بزيادة برامج تدريب العاملين في إدارة المخاطر، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة، بالإضافة إلى تعميم استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين جودة الخدمات وتطوير آليات العمل الرقابية.

دراسة (عبد الله ، 2018) بعنوان:

"أثر إدارة المخاطر على تسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية: دراسة تطبيقية 2017م"

ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر ومرونة تسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية. انطلقت مشكلة الدراسة من ارتباط سداد المطالبات بشكل مباشر بآليات إدارة المخاطر المتبعة، ولا سيما ما يتعلق بمرحلة انتقاء الأخطار عند قبولها، وطرق تحديد أسعار التأمين. وأكدت الدراسة أن حساب أسعار التأمين وفق معايير علمية وعدم استخدامه كوسيلة منافسة بين الشركات يعد من العوامل الحاسمة لضمان توازن العلاقة بين قيمة الأقساط المحصلة وحجم المطالبات المسددة.

وهدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت آليات إدارة المخاطر المطبقة داخل شركات التأمين تؤثر فعليًا على سرعة وسهولة تسوية المطالبات. ومن خلال منهج وصفي تحليلي اعتمد على البيانات التطبيقية، توصلت الدراسة إلى أن انتقاء الأخطار بشكل علمي ومنهجي يسهم في جودة الاكتتاب، مما ينعكس إيجابًا على سرعة تسوية المطالبات، ويضمن استقرار الشركة المالي. كما أكدت النتائج على أهمية إسناد مهمة تسعير وثائق التأمين إلى خبراء مختصين، وعدم تحويلها إلى أداة للمنافسة السعرية العشوائية التي قد تُضر بسلامة الملاءة المالية للشركات

المنطلقات النظرية للدراسة

تتطلب هذه الدراسة من مجموعة من الأطر والنظريات الإدارية والتنظيمية التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين، حيث يتكامل البعد التقني مع البعد الإداري والتنظيمي في تفسير أثر التقنيات الرقمية على أداء الشركات في مواجهة الأخطار. وفي هذا الإطار، يمكن الاستناد إلى النظريات الآتية:

نظرية النظم Systems Theory

تعد نظرية النظم من أهم النظريات التنظيمية التي يمكن توظيفها لتفسير العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المخاطر، حيث تنظر هذه النظرية إلى المؤسسة باعتبارها نظامًا مفتوحًا يتفاعل مع بيئته الخارجية، ويعتمد في أدائه على مدى تكامل مكوناته الداخلية. ووفقًا لهذه النظرية، فإن كفاءة إدارة المخاطر داخل شركة التأمين تتوقف على مدى قدرة النظام الداخلي للمؤسسة على استقبال المعلومات من البيئة المحيطة، ومعالجتها بكفاءة، واتخاذ قرارات سريعة وفعالة بناءً على تلك المعلومات ومن هنا، يبرز دور التحول الرقمي كعنصر فاعل في دعم النظام المؤسسي، من خلال توفير قنوات معلوماتية

سريعة وآنية تسمح بتدفق البيانات حول المخاطر المحتملة، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التحليل المبكر والاستجابة الوقائية. كما أن التكامل بين نظم المعلومات الرقمية والهيكل الإداري يسهم في تحسين أداء وحدات إدارة المخاطر، ويقلل من فجوات التواصل داخل النظام التنظيمي، ويمنح مرونة أعلى في التعامل مع التغيرات المفاجئة في بيئة الأعمال.

نظرية الطوارئ Contingency Theory

تستند هذه الدراسة كذلك إلى نظرية الطوارئ، والتي تفترض أنه لا توجد طريقة إدارة واحدة مثلى تناسب جميع المؤسسات أو جميع المواقف، بل إن فعالية الإدارة تتوقف على مدى ملاءمة الهيكل التنظيمي والإجراءات المتبعة لطبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات التي تفرضها. وتبعاً لهذه النظرية، فإن التحول الرقمي يصبح ضرورة ملحة لشركات التأمين في بيئة تتسم بتعقيد متزايد للمخاطر، وتطور مستمر في أشكال التهديدات التقنية والتنظيمية.

ووفق هذا المنظور، فإن قيام شركات التأمين بتبني أدوات التحول الرقمي يسهم في رفع قدرتها على التكيف مع المتغيرات المفاجئة، ويمنحها مرونة أكبر في تطوير استراتيجياتها لإدارة المخاطر بناءً على طبيعة الموقف وخصائصه. كما تفسر هذه النظرية كيف أن التحول الرقمي لا يُعتبر خياراً عاماً لجميع المؤسسات، بل ضرورة تتفاوت أهميتها ونتائجها وفقاً لطبيعة الأخطار التي تتعامل معها المؤسسة ومدى تعقيد بيئة عملها (محب الدين، 2025)

نظرية إدارة المخاطر Risk Management Theory

تمثل هذه النظرية الأساس المفاهيمي المباشر للدراسة، حيث تؤكد أن إدارة المخاطر هي عملية منهجية منظمة تبدأ بتحديد المخاطر، ثم قياسها وتحليلها، وصولاً إلى التعامل معها من خلال

استراتيجيات وقائية أو علاجية. ووفقًا لهذا التصور، فإن التحول الرقمي يُعتبر من أبرز الأدوات الحديثة التي يمكن توظيفها لتحسين فعالية كل مرحلة من مراحل إدارة المخاطر، بدءًا من جمع البيانات وتحليلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرورًا بالتنبؤ بالمخاطر المستقبلية بناءً على قواعد البيانات الضخمة، ووصولًا إلى اتخاذ قرارات استباقية دقيقة تقلل من الخسائر وتمنح هذه النظرية الإطار المفاهيمي لفهم كيف أن التحول الرقمي لا يقتصر على دعم الجانب التشغيلي فقط، بل يمتد ليعزز من قدرة الشركة على تطوير سياسات فعالة لإدارة الأخطار وفقًا لمنهج علمي يستند إلى البيانات وتحليل الاحتمالات، ويقلل من التقديرات الذاتية والانطباعات الشخصية في تقييم المخاطر (حسن، 2018)

نظرية القيمة المدركة للتكنولوجيا (TAM) Technology Acceptance Model

يمكن توظيف هذه النظرية لتفسير سلوك الشركات والعاملين فيها تجاه تبني تقنيات التحول الرقمي في إدارة المخاطر. إذ تفترض هذه النظرية أن قبول المؤسسة للتكنولوجيا واستخدامها بفعالية يتوقف على إدراك القائمين على المؤسسة لقيمتها، من حيث تحسين الأداء وتسهيل المهام وتقليل التكاليف. ومن هذا المنطلق، فإن شركات التأمين التي تدرك مزايا التحول الرقمي في إدارة المخاطر — مثل سرعة رصد الأخطار، ودقة اتخاذ القرار، وتقليل احتمالات التعثر المالي — تكون أكثر استعدادًا لتوظيف هذه التقنيات، وتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاحها وتتيح هذه النظرية تفسير التباين بين الشركات في مدى استفادتها من تقنيات التحول الرقمي في إدارة المخاطر، حيث يرتبط ذلك بدرجة تقبل الإدارات العليا والعاملين لمفهوم التحول الرقمي، وثقتهم في فاعليته في حماية المؤسسة وتعزيز استدامتها (خلفي، 2024)

التعليق على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة تشابهًا واضحًا من حيث اهتمامها بموضوع التحول الرقمي وعلاقته بإدارة المخاطر، إلا أن كل دراسة تناولت هذه العلاقة من زاوية محددة تتناسب مع طبيعة القطاع محل الدراسة أو نوع المخاطر المعالجة. فعلى سبيل المثال، ركزت دراستا زهر (2024) ومحمد (2023) على القطاع المصرفي، حيث ناقشتا أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية والائتمانية في البنوك المصرية، وأظهرتا نتائج تؤكد وجود تأثير إيجابي واضح للتحول الرقمي في خفض مستويات المخاطر من خلال أدوات تحليل البيانات، وأتمتة العمليات، وتحسين دقة التقييمات المالية.

وفي المقابل، تناولت دراسة زغني (2022) ودراسة أشواق (2020) موضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين، إلا أنهما لم تربطا ذلك بشكل مباشر بالتحول الرقمي، بل انصب تركيزهما على تقييم واقع إدارة المخاطر التقليدية ضمن بيئة تنظيمية معينة، كما في الوكالة الجزائرية للتأمين ومؤسسات التأمين في الجزائر، مع الإشارة إلى ضعف الهياكل التنظيمية وقصور الإجراءات المتبعة. وهذا يختلف عن توجه الدراسة الحالية التي تربط بوضوح بين ممارسات إدارة المخاطر والتحول الرقمي كمتغير مؤثر.

أما دراسة الصديق (2022)، فقد ناقشت إدارة مخاطر التحول الرقمي نفسه وتأثيره على أمن المعلومات في المصارف الليبية، وهو طرح مغاير من حيث الزاوية التحليلية، حيث ترى أن التحول الرقمي لا يُعد فقط وسيلة لتحسين الأداء بل مصدرًا جديدًا للمخاطر، مما يتطلب استراتيجيات لإدارتها.

وبذلك تختلف هذه الدراسة في تركيزها على النتائج العكسية المحتملة للتحويل الرقمي، في حين تركز الدراسة الحالية على أثره الإيجابي المتوقع في كفاءة إدارة المخاطر ضمن بيئة التأمين.

وتُعد دراسة عبد الله (2018) من الدراسات المبكرة التي تربط بين إدارة المخاطر وتسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية، لكنها لم تتناول التحويل الرقمي كعامل مؤثر، بل ركزت على الإجراءات التقليدية لتسعير الأخطار وجودة الاكتتاب. كذلك، فإن دراسة وردة (2020) سلطت الضوء على التدقيق الداخلي كأداة في إدارة المخاطر دون التطرق إلى التحويل الرقمي أو توظيف التكنولوجيا الحديثة في ذلك.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيمكن في الربط المباشر بين التحويل الرقمي وكفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين داخل المملكة العربية السعودية، وهي زاوية لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل دقيق أو ضمن ذات الإطار الجغرافي والمؤسسي. فبينما ركزت بعض الدراسات على القطاع المصرفي، وأخرى على بيانات تأمينية خارج السعودية أو على مفاهيم جزئية مثل أمن المعلومات أو التدقيق الداخلي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى بناء نموذج متكامل لقياس العلاقة بين مستوى التحويل الرقمي ومدى فاعلية إدارة المخاطر في قطاع التأمين السعودي، مستندة في ذلك إلى أطر نظرية متنوعة مثل نظرية النظم، ونظرية الطوارئ، ونموذج قبول التكنولوجيا. كما تستند الدراسة إلى بيانات ميدانية حديثة، ما يمنحها بعداً تطبيقياً يواكب التحولات التقنية والتنظيمية الجارية في المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030.

بالتالي، فإن الدراسة الحالية لا تكتفي بتكرار ما ورد في الأدبيات السابقة، بل تُقدم إضافة

علمية من خلال:

- تحديد العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المخاطر في قطاع التأمين تحديًا، وهو قطاع لم يحظَ بالاهتمام الكافي في هذا السياق.
- دراسة البيئة السعودية بتشريعاتها وأنظمتها، وهي تختلف عن السياقات المصرية، الجزائرية، الليبية، أو السودانية الواردة في الدراسات السابقة.
- دمج الأطر النظرية المعاصرة لتفسير العلاقة بين التقنية والإدارة، مما يضيف على الدراسة طابعًا تحليليًا أعمق.

المنهجية وطرق البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحد أكثر المناهج العلمية ملائمة لدراسة العلاقات بين المتغيرات في الواقع الإداري والتقني للمؤسسات، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحليل تأثير متغير مثل التحول الرقمي على متغيرات أداء إداري ككفاءة إدارة المخاطر. يقوم هذا المنهج على جمع البيانات من الواقع الميداني وتحليلها بشكل منهجي للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تفسر طبيعة العلاقات القائمة بين الظواهر المدروسة. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يتمتع به من مرونة وفاعلية في التعامل مع الظواهر المعقدة التي تتداخل فيها عوامل متعددة، ولأنه يسمح بتوصيف الظاهرة محل الدراسة وصفًا دقيقًا، مع تحديد العلاقات والارتباطات بين متغيراتها وفق ما تم رصده من بيانات وتحليلها إحصائيًا.

كما تم دعم الجانب الوصفي التحليلي باستخدام الأسلوب الكمي من خلال تصميم استبانة علمية ممنهجة، تحتوي على مجموعة من العبارات المرتبطة بأبعاد التحول الرقمي وأبعاد كفاءة إدارة المخاطر، بهدف قياس آراء عينة الدراسة وتحليل نتائجها إحصائيًا باستخدام أدوات التحليل الإحصائي

المناسبة (SPSS) ، وذلك لتفسير العلاقات بين المتغيرات، واختبار فرضيات الدراسة بشكل علمي دقيق.

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على أداة الاستبيان لجمع البيانات الأولية من المشاركين في الدراسة. وقد تم تصميم هذه الأداة بدقة، مع مراعاة الانسجام مع الإطار النظري للدراسة، والاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي التحول الرقمي وإدارة المخاطر. ويُمكن توضيح تفاصيل الأداة وكيفية الاستفادة منها كما يلي:

أولاً: استمارة الاستبيان

• تصميم الاستبيان

تم بناء الاستبيان على أساس علمي ومنهجي، حيث اشتمل على مجموعة من المحاور التي تقيس المتغيرات الأساسية للدراسة، وهي:

- مستوى تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات.
 - مستوى ممارسات إدارة المخاطر.
 - العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المخاطر.
- وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المشاركين على العبارات، مما يساهم في تسهيل عملية التحليل الإحصائي لاحقاً.

• أقسام الاستبيان

يتكون الاستبيان من عدة أقسام رئيسية:

- البيانات الديموغرافية: تشمل أسئلة عن الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وتستخدم لفهم خصائص العينة وتفسير الفروق في النتائج.
- محور التحول الرقمي: يتضمن مجموعة من البنود التي تقيس مدى تبني المؤسسة للتقنيات الرقمية الحديثة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات.
- محور إدارة المخاطر: يحتوي على بنود تقيس مدى فاعلية المؤسسة في التعرف على المخاطر، تقييمها، ووضع استراتيجيات للتعامل معها.
- كيفية الاستفادة من الاستبيان
- تم استخدام الاستبيان كأداة للحصول على بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي بهدف اختبار فرضيات الدراسة.
- أتاح الاستبيان جمع آراء وتصورات المشاركين حول واقع التحول الرقمي وإدارة المخاطر، مما ساعد في تكوين صورة شاملة عن العلاقة بين المتغيرين.
- ساهم تحليل استجابات الاستبيان في استخلاص نتائج دقيقة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، وبالتالي دعم اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة.

ثانيًا: التحقق من صدق وثبات الأداة

قبل تطبيق الاستبيان على العينة الأساسية، تم إجراء اختبار أولي (pilot test) على عينة محدودة للتحقق من:

- صدق المحتوى: من خلال عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجالي التحول الرقمي وإدارة المخاطر.
- ثبات الأداة: باستخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي، مما يعكس مدى اعتماد الأداة لقياس ما صممت لقياسه.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، سواء الشركات المحلية أو الأجنبية المرخصة من قبل الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي (ساما). ويشمل هذا المجتمع الموظفين في الإدارات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، وعلى رأسها إدارات تقنية المعلومات، وإدارات التحول الرقمي، وإدارات المخاطر، بالإضافة إلى الإدارة التشغيلية والمالية. ويأتي اختيار هذا المجتمع نظراً لارتباط نشاط شركات التأمين بطبيعة تعتمد بشكل كبير على البيانات والتحليل، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر.

أما فيما يخص العينة، فقد تم اختيارها من داخل هذا المجتمع بناءً على منهجية علمية تتناسب مع طبيعة الدراسة. اعتمد الباحث على العينة القصدية، حيث تم استهداف الموظفين الذين يشغلون مناصب وظيفية في أقسام التحول الرقمي وإدارة المخاطر بشكل خاص، نظراً لما لديهم من خبرات ومعرفة كافية بواقع العمل في هذا المجال. كما تم مراعاة التنوع الجغرافي للعينة لتشمل عدداً من

الشركات الواقعة في مدن رئيسية مثل الرياض وجدة والدمام، بهدف ضمان تمثيل مختلف المناطق داخل المملكة.

وتم تحديد حجم العينة بناءً على حجم مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إلى الأفراد المستهدفين، مع مراعاة عدد الشركات وعدد الموظفين المؤهلين للإجابة على أداة الدراسة، التي تمثلت في الاستبيان. وقد سهلت هذه العينة على الباحث جمع بيانات كمية دقيقة تساعد في اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. كما أتاح الاعتماد على العاملين المتخصصين في هذه المجالات الحصول على إجابات تعكس الواقع العملي للتحويل الرقمي ومستوى تأثيره الفعلي على أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين.

حدود الدراسة

تواجه هذه الدراسة عدة حدود، بعضها يتعلق بالإطار المكاني والزمني، وأخرى ترتبط بطبيعة البيانات وطبيعة المتغيرات المدروسة، ويمكن تحديدها في الآتي:

- الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تختلف في بنيتها التقنية والتنظيمية عن نظيراتها في دول أخرى، مما يجعل تعميم نتائج الدراسة خارج هذا النطاق الجغرافي أمرًا يتطلب حذرًا.
- الحدود الزمنية: تم تنفيذ الدراسة خلال عام 2025، في ظل التحولات المتسارعة في قطاع التأمين والأنظمة الرقمية، وهو ما يعني أن نتائجها تعكس الوضع في الفترة الحالية فقط، وقد تتغير نتائجها مع تطور بيئة الأعمال الرقمية في المستقبل.
- الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على متغير التحويل الرقمي بصفته متغيرًا مستقلًا، وتأثيره على متغير كفاءة إدارة المخاطر بوصفه متغيرًا تابعًا، من خلال مجموعة من الأبعاد المحددة،

ولم تتناول المتغيرات التنظيمية الأخرى التي قد تؤثر أيضًا في كفاءة إدارة المخاطر، مثل الثقافة التنظيمية، مستوى تدريب الموظفين، الدعم الإداري وغيرها.

- حدود منهجية: اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، مما قد يترتب عليه بعض قيود الاستبيانات المتمثلة في احتمالية تحيز الاستجابة، أو عدم دقة تمثيل الواقع العملي بالكامل، كما أن الدراسة اعتمدت على عينة محددة العدد من العاملين في شركات التأمين السعودية، وهو ما قد يؤثر على تعميم النتائج.

المراجع

قائمة المراجع العربية

- أشواق, بن طبولة. (2020). إدارة المخاطر في شركات التأمين في إطار نظام الملاءة المالية 2، دراسة حالة لقطاع التأمين في الجزائر للفترة (2013-2017)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 1-161
- البناء, محمد محمود عبد الودود. (2024). التحول الرقمي وأهميته. *الأرصاد الجوية*, 72 (72), 24-27.
- الصديق محمد خنفر, حمزة محمد اكريم. (2022). أثر إدارة مخاطر التحول الرقمي في تحسين كفاءة أمن المعلومات" دراسة على المصارف التجارية الليبية". *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)*, 502-522.
- حسن محمد, وائل مصطفى. (2018). الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط: نظرية إدارة المخاطر (باللغة الانجليزية). *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*, 55 (1), 49-76.
- خلفي, هديات. (2024). *أثر التسويق الداخلي على القيمة المدركة للموظف البنكي: دراسة حالة مجموعة من موظفي البنوك التجارية (Doctoral dissertation)*.

- دبة، وردة، قدوري، نور الهدى. دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات التأمين في مدينتي ورقلة وتقرت خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 (Doctoral dissertation, جامعة قاصدي مرباح ورقلة), 1-20
- دلال، بولفار، بارش يسرى. (2021). إدارة المخاطر في شركات التأمين (Doctoral Dissertation, university center of abdalhafid boussouf-MILA), 1-91
- زغني، نجية، حمول، & طارق. (2022). إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين- الوكالة الجزائرية للتأمين SAA (مكتب الشركة) لولاية بشار نموذجاً. مجلة الإبداع, 12(2), 212-226.
- زهر، اكرامى جمال السيد، اشرف خليفه، عبد النعيم، & عمرو عبد الحميد حامد. (2024). أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية), 52(1), 711-748.
- عبد الله محمد عبد الله محمد، & صديق جادين بابكر محمد. (2018). أثر إدارة المخاطر على تسوية المطالبات في شركات التأمين السودانية-دراسة تطبيقية 2017م. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية, 2(2), 59-75.
- محب الدين، مصطفى محب الدين يحيى. (2025). أثر حالة الطوارئ على الحق في الأمن الشخصي. مجلة حقوق دمايط للدراسات القانونية والاقتصادية, 11(11), 2807-2876.
- محمد رمضان، بخيت، محمد بهاء الدين، عبد العزيز، عمرو، أيمن أحمد. (2023). تأثير التحول الرقمي على ادارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية بالتطبيق على البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية دراسة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة المهنية في إدارة الأعمال. التجارة والتمويل, 43(2), 545-597.

- منبه أماني, كواحلة أسماء. (2022). إدارة المخاطر في شركات التأمين، دراسة حالة

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - CRMA قالمة - جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 1-125

قائمة المراجع الأجنبية

- Shasha, Z. (2023). The Impact of Digital Transformation on the Insurance Business Model and Innovative Opportunities. *Financial Engineering and Risk Management*, 6(11), 121-126.
- Radwan, S. M. (2019). The Impact of digital Technologies on Insurance Industry in light of digital transformation. *Blom Egypt investments and Insurance Brokerage & Consultancy*, 2, 1-87.
- Grima, S., Thalassinos, E., Cristea, M., Kadłubek, M., Maditinos, D., & Peiseniece, L. (Eds.). (2023). *Digital transformation, strategic resilience, cyber security and risk management*. Emerald Publishing Limited.